الوزير خليفة العجيل أصدر قراراً بتعديلات أعطى من خلالها «التجارة» الحق في فرض غرامة تصل إلى 10 آلاف دينار

استثناء الشركات المدرجة والمملوكة لحكومات أجنبية من «المستفيد الفعلي»

علي إبراهيم

أصدر وزير التجارة والصناعة، خليفة العجيل، قرارا وزاريا تضمن تعديلات جوهرية على إجراءات تحديد هوية المستفيد الفعلي، مستثنيا 3 فئات من الكيانات من هذه الإجراءات. وتضمنت التعديلات أيضا تعزيز صلاحيات وزارة التجارة والصناعة بفرض عقوبات مالية وإدارية على المخالفين، بما في ذلك الإنذار والغرامات وإيقاف التسجيل أو الشطب النهائي للشركات المخالفة، الأمر الذي يعكس جهود الكويت في تعزيز الشفافية والامتثال للتشريعات الدولية الخاصة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

خليفة العجيل

ووفقا للقرار الوزاري الجديد الذي حمل رقم 2025/16، قضى العجيل من خلالها بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم 4 لسنة 2023 بشأن إجراءات تحديد هوية المستفيد الفعلي، فقد قضى باستبدال نص المادة 3 لتسري أحكام القرار على جميع الأشخاص الاعتباريين المسجلين في الدولة، على ان يستثنى من تطبيقه كل من الشركات المملوكة بالكامل لحكومة الكويت أو لحكومة أجنبية والكيانات القانونية المدرجة في البورصات المحلية والعالمية والخاضعة لمتطلبات الإفصاح التي تتضمن الشفافية الكافية للملكية المستفيدة، وكذلك الشركات التابعة لها ذات ملكية الأغلبية.

ووفقا للتعديلات، فقد استثنت أيضا الكيانات الاستثمارية المرخصة وفق القانون رقم 116 لسنة 2013 الخاص بتشجيع الاستثمار المباشر في الكويت، على أن تقوم تلك الشركات بتقديم الإفصاح عن بيانات المستفيد الفعلي خلال 3 أشهر من تاريخ إصدار الترخيص التجاري وفقا للإجراءات المحددة من قبل وزارة التجارة والصناعة.

وكانت المادة 3 في القرار القديم قد حددت نطاق سريان الإجراءات بأن تسري أحكامه على المسجل والأشخاص الاعتبارية المرخصة أو المسجلة في الدولة، على أن يستثنى من أحكام هذا القرار الشركات المملوكة بالكامل للدولة أو أي شركات أخرى مملوكة بالكامل من تلك الشركات.

وقضى القرار الوزاري الجديد باستبدال نص المادة 4 المعنية بتقديم البيانات الأساسية من قبل الأشخاص الاعتباريين، والتي أضاف عليها ضمن التعديلات أن يقدم ضمن البيانات الوضع القانوني للشخص الاعتباري، فيما طالبه بتقديم نسخة من عقد التأسيس بدلا من النظام الأساسي، كما حذف من تلك المادة ما نصه «يجب أن يكون لدى الشخص الاعتباري عنوان واضح مفصل ومسجل في الدولة يخطر به المسجل، ويستخدم لتلقي جميع المراسلات والإخطارات عليه.

وأعطى الوزير صلاحية فرض العقوبات لوزارة التجارة من خلال التعديل على المادة 16، والتي كانت في القرار القديم تقضي بـ«مع عدم الإخلال بأحكام المسؤولية الجنائية الناجمة عن المخالفات المنصوص عليها بالقانون وعند ثبوت أي مخالفة لأحكام هذا القرار من المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة تطبق التدابير والجزاءات المنصوص عليها في المادة رقم 15 من القانون».

وقضى التعديل الجديد بأنه مع عدم الإخلال بأي عقوبات أشد منصوص عليها بالقانون رقم 106 لسنة 2013 بشأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والتشريعات الأخرى ذات الصلة، يحق لوزارة التجارة والصناعة فرض العقوبات التالية على أي شخص اعتباري لا يلتزم بالتزاماته بموجب هذا القرار بما في ذلك الفشل بالاحتفاظ أو تسجيل أو تحديث بيانات المستفيد الحقيقي المطلوبة.

وتضمنت العقوبات الإنذار والغرامة الإدارية، التي لا تقل عن 1000 دينار ولا تتجاوز 10 آلاف دينار عن كل مخالفة، وإيقاف تسجيل الشركة لمدة تصل إلى 3 أشهر، وفي حال استمرار المخالفة بعد الايقاف لأكثر من 3 أشهر يجوز للوزارة التقدم إلى المحكمة بطلب الشطب النهائي للشخص الاعتباري من السجل التجاري.

وعدل القرار على المادة 17 التي كانت تقضي بأن «يحظر منح أو تجديد أي ترخيص إلا بعد استيفاء جميع متطلبات هذا القرار»، لتصبح «لا يجوز منح أو تجديد أي ترخيص ما لم يتم استيفاء متطلبات هذا القرار، وتفرض غرامة إدارية تتراوح بين حد أدنى 1000 دينار، وحد أقصى 10 آلاف دينار عن كل مخالفة، وفقا لأحكام القانون رقم 106 لسنة 2013 بشأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ولائحته التنفيذية وتعديلاته، وذلك في حالة عدم الإفصاح عن المستفيد الحقيقي».

سيولة أولى جلسات رمضان.. الأعلى في 10 سنوات

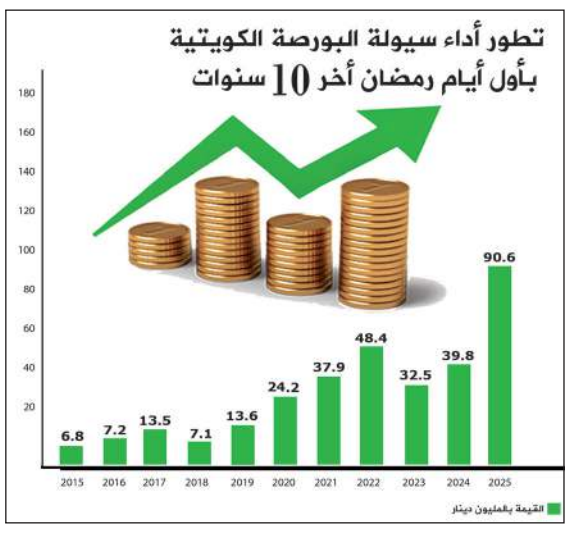

شريف حمدي

استقبلت بورصة الكويت أولى جلسات شهر رمضان بارتفاع جماعي في مؤشراتها عند الاغلاق، مدفوعا بزخم التداولات على كل أنواع الأسهم وسط استمرار ارتفاع معدلات السيولة والمكاسب الرأسمالية. وسجلت سيولة البورصة في أولى جلسات التداول الرمضانية أمس أعلى قيمة في آخر 10 سنوات ببلوغها مستوى 90,6 مليون دينار، وهو معدل أعلى بنسبة 127٪ مقارنة بجلسة افتتاح شهر رمضان 2024، والتي سجلت 39,8 مليون دينار، وتركزت السيولة أمس حول سهم اولى وقود الذي بلغت قيمة تداولاته 20 مليون دينار، تلاه سهم «بيت التمويل» بقيمة تداولات بلغت 7,7 ملايين دينار، ثم سهم مدينة الاعمال بـ7,6 ملايين دينار، ثم سهم «وطني» بتداولات قيمتها 6,9 ملايين دينار، ثم سهم الانظمة بـ2,6 مليون دينار.

وحظي السوق الأول بـ45,4 مليون دينار من إجمالي السيولة أمس، فيما استقبلت اسهم السوق الرئيسي 45,2 مليون دينار، ومع الإقبال الشرائي على اسهم السوق الأول، واصلت القيمة السوقية تحقيق المكاسب بجلسة أمس بنسبة 0,5٪ بإضافة 235 مليون دينار للمكاسب السابقة ليتجاوز إجمالي القيمة السوقية مستوى الـ48 مليار دينار مجددا، ويصل إلى 48,18 مليار دينار مقارنة بـ 47,94 مليار دينار في جلسة الاثنين الماضي آخر جلسات شهر فبراير، فيما سجلت أحجام التداول تراجعا بنسبة 25٪ بكميات اسهم متداولة أمس تقدر بـ315 مليون سهم مقارنة مع 340 مليون سهم باخر جلسة.

وأنهت الجلسة الأولى، بعد استئناف السوق نشاطه عقب عطلة الاحتفال بالاعياد الوطنية، تعاملاتها على ارتفاع مؤشر السوق الأول بنسبة 0,45٪ بإضافة 39,3 نقطة ليصل إلى 8732 نقطة، كما ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0,6٪ بمكاسب 48,9 نقطة ليصل إلى 7383 نقطة، وارتفع مؤشر السوق العام 0,49٪ بمكاسب 39,7 نقطة ليصل إلى 8140 نقطة.

وأظهر رصد أعدته «الأنباء» مستويات السيولة في الجلسة الافتتاحية لشهر رمضان خلال آخر 10 سنوات، والتي جاءت كالتالي:

- بلغت سيولة اول جلسة في شهر رمضان عام 2015 نحو 6,8 ملايين دينار.
- في عام 2016 شهدت اولى جلسات رمضان سيولة تقدر بـ7,2 ملايين دينار.
- ارتفعت في أولى الجلسات عام2017 لتصل إلى 13,5 مليون دينار.
- تراجعت في اول جلسة برمضان عام 2018 إلى 7,1 ملايين دينار.
- في عام 2019 عادت مجددا للصعود لتصل إلى مستوى 13,6 مليون دينار.
- استمرت السيولة في الارتفاع مع أولى جلسات رمضان عام 2020 لتصل إلى 24,3 مليون دينار.
- ارتفعت في الجلسة الافتتاحية لرمضان عام 2021 لتصل إلى 37,9 مليون دينار.
- قفزت السيولة في أول جلسات رمضان عام 2022 نحو 48,4 مليون دينار.
- انخفضت في أول جلسات رمضان عام 2023 إلى 32,5 مليون دينار.
- ارتفعت مجددا في افتتاحية رمضان 2024 إلى 39,8 مليون دينار.
- قفزت السيولة بأول جلسة برمضان 2025 لتسجل 90,6 مليون دينار كأعلى قيمة في السنوات الـ 10 الأخيرة.

zain
النتائج المالية للعام 2024
208
مليون د.ك
نمو الدخل الصافي المُعَدَّل
15%
الإيرادات
2.0
مليار د.ك
+3%
الأيرادات قبل خصم الفوائد والضرائب والاستهلاكات
689
مليون د.ك
+2%
نمو الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب والاستهلاكات المعدلة
ربحية السهم
48
فلس كويتي
عدد العملاء
49.0
مليون عميل
أوصى مجلس إدارة الشركة بتوزيع أرباح نقدية بواقع 25 فلسا لكل سهم عن النصف الثاني من العام 2024 (هذه التوصية خاضعة لموافقة الجمعية العمومية والجهات المختصة)، علما بأنه قد تم توزيع أرباح نقدية بواقع 10 فلوس لكل سهم عن النصف الأول من العام 2024 (بذلك تبلغ نسبة الأرباح الموزعة 35 فلس لكل سهم عن العام 2024)
زين. عالم جميل
zain.com